رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها سامر الدبس:

مطلوب إعادة التفكير في اللوائح والأنظمة التي تحد من نمو الصناعات التصديرية

الوطن

اعتبر رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها سامر الدبس القطاع الصناعي السوري من أكثر القطاعات فعالية في دعم الاقتصاد الوطني وشريكاً حقيقياً في عملية التنمية ورافداً مهماً من الروافد الاقتصادية، مؤكداً أن الخروج من الأزمة التي استهدفت بلدنا هي مسؤولية مشتركة للقطاع العام والخاص والتشاركية هي إحدى الوسائل المهمة لإعادة الصناعة السورية إلى ازدهارها، مشيراً إلى مساعي الحكومة الجادة لعودة القطاع الصناعي لمكانته لتحقيق المساهمة في التنمية، موضحاً العديد من القضايا المتعلقة بواقع التصدير والصناعة في حديث لـ«الوطن»، وفيما يلي نص الحوار:

الحكومة جادة في عودة القطاع الصناعي إلى مكانته للمساهمة في التنمية

■ ما واقع الصناعة اليوم وهل من مؤشرات حيوية لتحسينها؟

لا يخفى على الجميع ما مرت الصناعة السورية خلال الأزمة التي استهدفت كل مكونات الاقتصاد السوري، والتدمير الممنهج الذي أصاب عدداً كبيراً من المعامل من مختلف القطاعات الصناعية ما أدى إلى خفض مساهمة القطاع الصناعي في مجمل الناتج القومي السوري، إلا أن صمود الإخوة الصناعيين في مناطقهم المحررة على أيدي جنودنا البواسل وتوحيد جهودهم من خلال غرفة صناعة دمشق وريفها والسعي لمواجهة هذه الأزمة بأسلوب تشاركي مع القطاع العام كان أكبر المؤشرات الحيوية لإعادة الصناعة السورية إلى مكانتها المتألقة ودورها المحلي والإقليمي والدولي.

■ هل لدينا صناعات تصديرية تملك ميزات تنافسية يعول عليها؟ وفي أي مجالات؟

يعتبر القطاع الصناعي السوري من القطاعات الأكثر فعالية في دعم الاقتصاد الوطني وشريكاً حقيقياً في عملية التنمية ورافداً مهماً من الروافد الاقتصادية فهو يلعب دوراً أساسياً وفعالاً في عملية التوازن الاقتصادي ويسعى جاهداً في تطوير الصناعة السورية وتحسين الناتج الاستثماري لزيادة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، ويتميز القطاع الصناعي السوري بتعدد وتنوع المنتجات المضافة إلى جودتها ذات السمعة الجيدة في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية، وأرى أن معظم منتجات القطاع الصناعي السوري هي منتجات تصديرية بامتياز.
مثال ذلك قطاع النسيج والألبسة وهي أول الصناعات التصديرية في سورية، وقطاع الصناعات الكيميائية بمختلف أنواعها- المنظفات- البلاستيك- الأدوية البشرية- السيراميك- المنتجات الجلدية- مواد الزينة- ومستحضرات التجميل- المعقمات، وقطاع الصناعات الغذائية- الشوكولا والمنتجات السكرية- الكونسروة- والمجففات وقمر الدين- القهوة والمكسرات والبهارات- المساحيق الغذائية- المعجنات والمعكرونة- الألبان والأجبان- الحلويات، والقطاع الهندسي: الأجهزة الكهربائية والتدفئة والتبريد- الحجر والرخام والغرانيت- الأثاث الخشبي- المنتجات المعدنية.

■ ما الصعوبات التي تعوق تطوير الصناعات التصديرية؟

كما بينا سابقاً بأن سورية بلد متعدد الموارد والثروات إضافة إلى تميز الموارد البشرية العاملة في المجال الصناعي بالخبرة والنشاط والحيوية في العمل، إلا أن العقوبات الاقتصادية الظالمة على سورية أدت إلى إعاقة عمليات التواصل للمنتجات التصديرية السورية مع الأسواق الخارجية إضافة إلى الصعوبات في العلاقات المصرفية نتج عنها صعوبات في عمليات التصدير.
وتسعى غرفة صناعة دمشق وريفها إلى التغلب على تلك الصعوبات من خلال توسيع قاعدة نشر وتسويق المنتجات الصناعية السورية عبر المعارض التخصصية والمهرجانات الخاصة بهذه المنتجات.

■ ما المطلوب لتطوير وتحسين واقع الصناعات التصديرية؟

إن غرفة صناعة دمشق وريفها سعت جاهدة لمرحلة بعد التحرير في تسهيل عودة الإخوة الصناعيين إلى معاملهم والإسراع في إعادة الإعمار ودوران عجلة الإنتاج، ومن خلال قناعتنا التامة أن الصناعة هي قاطرة التنمية الاقتصادية في سورية، فإننا نرى ضرورة توسيع مساهمة وزارة الصناعة بتشجيع هذا القطاع الحيوي وذلك بإعادة التفكير في اللوائح والأنظمة التي تحد من نمو هذا القطاع ونشاطه وحمايته وأن تقوم الجهات المسؤولة بإعطاء فرص حقيقية واعدة في تشجيع هذا القطاع وفق آليات مبسطة وسهلة وميسرة بعيداً عن التعسف في الطلبات والغرامات، ما سيسهم في زيادة حجم الاستثمار في هذا القطاع المهم وفي زيادة الإنتاج الصناعي وزيادة نسب المساهمة في الناتج القومي لأن الاهتمام بهذا القطاع أمر مطلوب من أجل اقتصاد وطني مزدهر.

■ ما دور غرفة الصناعة في دعم الصناعات التصديرية؟

إن دور غرفة صناعة دمشق وريفها هو تنظيم العمل الصناعي ما يخدم المصلحة العامة وتمثيل مصالح الإخوة الصناعيين وحمايتها والمساهمة في التنمية الاقتصادية وذلك من خلال دورها التشاركي مع الدولة في صنع القرار الاقتصادي الذي يسهم في إصدار التشريعات اللازمة لتسهيل عمل القطاع الصناعي التصديري من كل جوانبه والسعي إلى ترويج هذه المنتجات التصديرية من خلال المهرجانات والمعارض التخصصية والاشتراك في المعارض العالمية والسعي من خلال هيئة دعم وتنمية الصادرات للحصول على أكثر التسهيلات والدعم للإخوة الصناعيين المصدرين وفي سبيل زيادة العملية التصديرية في سورية.

■ هل هناك خطط ترويجية لغرفة الصناعة للصناعات التصديرية من إقامة معارض وفعاليات في الأسواق الخارجية؟

إن الجهود المبذولة من غرفة صناعة دمشق وريفها لدعم الصناعات التصديرية السورية تمثلت في دفع عجلة الإنتاج في المعامل والمدن الصناعية والسعي لنشر وتسوق وترويج المنتجات الوطنية في كل المدن السورية من خلال مهرجان التسوق صنع في سورية والتي لاقت نجاحاً كبيراً للمنتجات التصديرية كما ساهمت الغرفة الصناعية بشكل كبير في تنظيم المشاركة في معرض دمشق الدولي بدورته /٦٠/ سواء في أجنحة العرض والبيع ودعوة عدد كبير من رجال الأعمال في الدول العربية والصديقة لحضور فعاليات المعرض الذي ساهم في تطوير أساليب العرض والتسويق في دورته الحالية.

■ إلى أي درجة هنالك تعاون حكومي في دعم الصناعات التصديرية؟

أوضحت سابقاً بأن الخروج من هذه الأزمة الاقتصادية التي استهدفت بلدنا هي مسؤولية مشتركة للقطاع العام والخاص والتشاركية هي إحدى الوسائل المهمة لإعادة الصناعة السورية إلى ازدهارها.
لذلك نرى سعي الحكومة الجاد لعودة القطاع الصناعي لمكانته لتحقيق المساهمة في التنمية ونرى ذلك من خلال تسهيل عملية إعادة الإعمار وإصدار التشريعات المساعدة لذلك وفتح باب القروض المصرفية للصناعيين بفوائد معقولة وتسهيل عمليات الاستيراد والتصدير.

■ ما الأسواق التي تستهدفها الصناعات التصديرية السورية؟

إضافة لتأمين كل الأسواق المحلية في سورية بمنتجات الصناعة الوطنية وحمايتها من اختراق الأسواق المجاورة بمنتجات غير نظامية، فإن غرفة صناعة دمشق وريفها تسعى إلى نشر وتسويق المنتجات الوطنية التصديرية في أسواق الدول المجاورة وخاصة السوق العراقية التي تعتبر العمق الإستراتيجي للصناعة السورية إضافة إلى أسواق الدول الصديقة (إيران- روسيا- الصين- دول البريكس)، آملين أن تعود حصة سورية من الصناعات التصديرية في الأسواق العالمية التي فقدتها بسبب الحرب الظالمة عليها.